

الحق في الوصول إلى المعلومات حق اعتبره الصحفيون، بالرغم من عدم اطلاعهم على إقتراح القانون المتعلق بهذا الحق، يعنيههم مباشرة لأن عملهم يعتمد بشكل أساسي على الحصول عليها. فطرح هذا الحق في إقتراح قانون ومن ثم تكريسه في قانون خطوة مهمة للبعض لأنها تتضمن إجراءات تفرض على الإدارات الرسمية تزويد المواطن بالمعلومات التي يطلبها. وفي حال تخلفت عن ذلك دون سبب وجيه، تتولى هيئة خاصة، بعد أن يكون المواطن قد تقدم بشكوى أمامها، بدرس الملف. وإذا تبين من دراسته أن المواطن على حق فتلتزم الإدارة بتزويده بالمعلومات التي رفضت إعطائه إياها على أن تحتسب غرامة إكراهية على كل يوم تأخرت فيه بالتنفيذ.

أم للبعض الآخر فوجود القانون لن يغير في المعطيات الحالية لأن أساس المشكلة سياسي بامتياز. بمعنى أنه سيظل السياسيون يستعملون نفوذهم للتحايل على القانون لمنع تسريب أو إعطاء المعلومات التي قد تكشف فسادهم. كشف الفساد مسألة ركز عليها الصحفيون، بحيث أنهم يواجهون الصعوبات فقط في الحصول على المعلومات التي قد تكشف فساد ما لأن المعلومات "الإيجابية" تسربها الإدارات من تلقاء نفسها أو يكون من السهل على المواطن الحصول عليها باتباع بعض الإجراءات والمعاملات الروتينية.

أما فيما يتعلق بكيفية تخطي هذه الصعوبات فيلجأ الصحفي إلى شبكة إتصالاته كما يعتمد على ذكائه في طرح الأسئلة. وهناك البعض يلجأ إلى التحايل بكل ما للكلمة من معنى. بحيث يدعون صفة لا تمتهم بصلة للدخول إلى بعض الأماكن وكشف المخالفات أو الفساد الموجود هناك. هكذا نجح بعض الذين حاورناهم في كشف عمليات فساد ونشرها ولكن العوائق واجهتهم في متابعة الموضوع ومعاقبة المفسد. أمر يدفعنا إلى سؤال عن مدى جدوى هكذا قانون إذا غابت المساءلة والمحاسبة وإذا ظل نفوذ السياسيين فوق كل اعتبار؟